



# African Journal of Advanced Pure and Applied Sciences (AJAPAS)

Online ISSN: 2957-644X

Volume 2, Issue 2, April-June 2023, Page No: 290-300

Website: <https://aaasjournals.com/index.php/ajapas/index>

||Arab Impact factor 2022: 0.87|| SJIFactor 2022: 4.308 || ISI 2022: 0.557

## الموازنة بين السيولة والربحية: دراسة تحليلية مقارنة للمصرف الزراعي

مريم رجب اجدير<sup>1</sup>، مصطفى علي عبد الهادي<sup>2\*</sup>  
<sup>1,2</sup> قسم إدارة الأعمال والمشروعات الزراعية، المعهد العالي للتقنية الزراعية الغيران، ليبيا

### Balance between liquidity and profitability: a comparative analytical study of the Agricultural Bank

Maryam Ragab Ajdir<sup>1</sup>, Mustafa Ali Abdel-Hadi<sup>2\*</sup>

<sup>1,2</sup> Department of Business Administration and Agricultural Projects, Higher Institute of Agricultural Technology, Al Ghiran, Libya

\*Corresponding author: [mustafaabdelhadi@gmail.com](mailto:mustafaabdelhadi@gmail.com)

Received: May 08, 2023

Accepted: June 01, 2023

Published: June 10, 2023

#### الملخص

تناولت الدراسة مشكلة تواجه المدير المالي داخل الوحدة الاقتصادية وهي كيفية الموازنة بين هدف السيولة وهدف الربحية. حيث إن هذان الهدفان هما هدفان متضاربان، لتحقيق هدف السيولة يعني توفير الأموال اللازمة للمنشأة لمقابلة التزاماتها والاحتفاظ بالسمعة الائتمانية الجيدة للمنشأة، ولكن الاحتفاظ بنقدية تزيد عن اللازم يقلل من المساهمة نحو تحقيق وتنمية الأرباح طويلة الأجل للمنشأة، لتحقيق أهداف الدراسة الموازنة بصورة جيدة بين السيولة والربحية وكيفية لوصول الى تحقيق أهداف الإدارة المالية. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الدراسة القوائم المالية لخمس سنوات متتالية (2006-2010) ومقارنتها ببعضها من خلال استخدام نسب السيولة ونسب الربحية، ودراسة تأثير ذلك على أرباح المصرف الزراعي. من خلال التحليل تم التوصل لمجموعة من النتائج منها أن نسب السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة، كافية لسداد الالتزامات المتداولة حيث كانت فيها الأصول بدون المخزون تغطي الخصوم، أي أن المصرف يستطيع سداد التزاماته بدون اللجوء إلى المخزون أو الإقراض من المصادر الأخرى. أن المصرف يحقق خسارة في ثلاث سنوات الأخيرة وهناك الكثير من القروض المتعثرة.

الكلمات المفتاحية: الموازنة، الربحية، الخسارة، المصرف الزراعي.

#### Abstract

The study dealt with a problem facing the financial manager within the economic unit, which is how to balance between the liquidity goal and the profitability goal, as these two goals are conflicting goals. To achieve the liquidity goal means providing the necessary funds for the enterprise to meet its obligations and maintain the good credit reputation of the enterprise, but keeping more cash than necessary reduces Contribute towards achieving and developing the long-term profits of an enterprise, to achieve the objectives of the study, balancing a good balance between liquidity and profitability and how to reach the achievement of the objectives of financial management. The analytical descriptive approach was used, as the study used the financial statements for five consecutive years (2006-2010) and compared them to each other

through the use of liquidity ratios and profitability ratios, and to study the impact of this on the profits of the Agricultural Bank through analysis. The study is sufficient to pay off current liabilities, where the assets without the inventory cover the liabilities, meaning that the bank can pay its obligations without resorting to inventory or borrowing from other sources. The bank has made a loss in the last three years and there are many non-performing loans.

**Keywords:** budget, profitability, loss, agricultural bank.

## المقدمة

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المنشأة فلا يمكن لأية منشأة أن تقوم بنشاطها من تسويق وإنتاج، أو غيرها من وظائف المشروع دون توفر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المختلفة وأوجه الإنفاق المتنوعة. ولا توجد صعوبات كبيرة عند تحديد مجال كل من وظيفة الإنتاج والتسويق ولكن الصعوبة تظهر عند محاولة تحديد وتمييز نطاق الوظيفة المالية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الأهداف والسياسات والقرارات والعمليات الإنتاجية والتسويقية يستحيل النظر إليها بمعزل عن الاعتبارات المالية. فكل أنواع العمل في مجال الإنتاج والتسويق وغيرها من وظائف تنطوي كلها تقريباً بطريق مباشر، أو على الأقل بطريق غير مباشر على عملية الحصول على الأموال واستخدامها.

على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه الوظيفة المالية في إدارة شؤون المشروعات فإنها لم تلق الاهتمام الذي كانت تلقاه كل من وظيفة الإنتاج والتسويق، ولكن نتيجة للتغيرات المختلفة التي حدثت في نشاطنا الاقتصادي، فإن وظيفتي التخطيط المالي والرقابة على الموارد المالية أصبحتا تحتلان مركزاً أكثر أهمية مما كان عليه الحال في الماضي

## خطة البحث

### 1.1 مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في كيفية قيام المدير المالي بتحقيق الموازنة بين هدف السيولة وهدف الربحية. حيث إن هذان الهدفان هما هدفان متضاربان يواجهان المدير المالي داخل الوحدة الاقتصادية. حيث إن تحقيق هدف السيولة يعني توفير الأموال اللازمة للمنشأة لمقابلة التزاماتها والاحتفاظ بالسمعة الائتمانية الجيدة للمنشأة. ولكن لو أحتفظ بنقدية تزيد عن اللازم، فإن المدير يكون مقصراً في مساهمته في تحقيق وتنمية الأرباح طويلة الأجل لمنشأته، وذا هو في الحقيقة الموقف المالي عند مباشرته لعمله. ومن خلال الزيارة الاستطلاعية التي تمت للمصرف الزراعي، وبعد التحدث مع بعض المسؤولين فيه، لوحظ أن مدير الإدارة المالية في المصرف الزراعي تواجهه هذه المشكلة بتحقيق الموازنة بين هدف السيولة وهدف الربحية، حيث إن هناك الكثير من العوامل التي تساعد في تحقيق الموازنة غير موجودة وغير مطبقة بصورة سليمة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن حصر مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

- كيف يمكن تحقيق الموازنة بين هدف السيولة وهدف الربحية بالمصرف الزراعي قيد الدراسة؟

### 1.2 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤل الدراسة تم وضع مجموعة فرضيات هي:

- عدم تطبيق نسب للسيولة والربحية كمعيار تستخدمها الوحدة الاقتصادية. مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بهذه النسب في تلك الوحدات والاستفادة منها في رسم الخطط وتوجيه السياسات.
- عدم استخدام التخطيط الجيد للسيولة والربحية مما يؤدي إلى اختلال في الموازين المالية.

- ضعف فرص الاستثمار امام المصرف تؤدي إلى عدم إمكانية الموازنة بين السيولة والربحية بشكل جيد.

### 1.3 أهداف الدراسة

- يهدف هذا الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها في الآتي:
- إظهار أهمية التخطيط السليم لكل من السيولة والربحية وتوضيح أثر ذلك على المصرف.
- إظهار أهمية دراسة وتحليل وتفسير الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية حتى يمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز المصرف، والاستفادة منها في رسم الخطط وتوجيه السياسات الاقتصادية وبناء التنبؤات المستقبلية للمصرف.
- دراسة ومناقشة وتحليل الإطار المتعلق بالسيولة والربحية وكيفية الموازنة بينهما للوصول الى تحقيق أهداف الإدارة المالية.

### 1.4 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا الدراسة في أنه يتناول مشكلة مهمة تواجه المدير المالي وهي الموازنة بين السيولة والربحية ويحاول الباحثان في هذا الدراسة توضيح بعض الأسباب التي تضعف من تحقيق هذه الموازنة داخل المصرف، وكذلك الإشارة إلى الطرق والوسائل والحلول التي تساعد في تحقيق هذه الموازنة بشكل سليم.

**1.5 حدود الدراسة:** تشمل الدراسة القوائم المالية لخمس سنوات متتالية (2006-2010) ومقارنتها ببعضها من خلال استخدام نسب السيولة ونسب الربحية، ودراسة تأثير ذلك على أرباح المصرف الزراعي.

### 2. الجانب النظري:

#### السيولة والربحية

يعد موضع السيولة والربحية من المواضيع المهمة في المصارف التجارية وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع الزبائن، فقد يخسر المصرف عدد من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية (المصرف المركزي) والمودعين وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.

وتعرف السيولة بأنها إمكانية التحويل الفوري للأصول المالية لمواجهة طلبات السيولة، ويعتبر النقد هو الأصل الأكثر سيولة (صالح مفتاح، 2007: 12).

### 2.2 أنواع السيولة: وتنقسم إلى نوعين:

#### 1.2.2 السيولة الحاضرة:

هي أرصدة نقدية حاضرة في خزائن المصرف وأرصدة نقدية مودعة لدى المصرف المركزي إضافة إلى وجود أرصدة سائلة أخرى، أي إن السيولة الحاضرة لدى المصرف وتحت تصرفه تشمل مايلي:

- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية.
- الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى المصرف المركزي.
- الشيكات تحت التحصيل.

#### 2.2.2 السيولة شبه نقدية:

تمثل الاحتياجات الثانوية لدى المصرف، أي الحوالات المخصومة التي تتكون من أدونات الخزائن التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى المصرف المركزي (الموساوي، 1993: 145).

### 3.2.2. معايير قياس السيولة

إنه من الصعب إيجاد مقياس يوضح وضعية السيولة داخل المصرف وهذا راجع إلى أن تقييم سيولة المصرف تعتمد على اتخاذ تنبؤات عن الاحتياجات المستقبلية للنقد، ووضعية معدلات الأصول وهذا راجع إلى أن التنبؤ محفوف بعدم التأكد، إلا أنه وضع مقاييس للسيولة فهما معدل القروض على الودائع، أي ما يطلق عليه بالمقياس الرصيد ومعدل الأصول السائلة إلى الودائع. (الأمين، 1991: 111).

1. معدل القروض على الودائع: يحسب هذا المعدل عن طريق قسمة القروض الممنوحة على إجمالي الودائع واستعماله كمقياس للسيولة ناتج عن كون القروض من الأصول المربحة والأقل سيولة، حيث إن زيادة الودائع المستمرة على شكل قروض يؤدي إلى انخفاض في السيولة و إذا ما كان معدل القروض على الودائع عالياً، فإن البنوك تعمل على الإقلال من عملية الإقراض والاستثمار، وبالتالي ترتفع معدلات الفائدة. (الموساوي، 1993: 296).

$$\frac{\text{القروض معدل}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{الممنوحة القروض}$$

2. معدل الأصول السائلة إلى الودائع: يعتمد هذا المعدل على ربط الأصول السائلة بصورة مباشرة بالودائع ومن هذه المؤشرات مايلي:

■ المستوى الأول: نسبة الاحتياطي النقدي وهي عبارة عن نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك عند المصرف المركزي، وهذا دون حصولها على فائدة وهي تحدد وفقاً لحجم الودائع، وتحدد هذه النسبة وفقاً للمعادلة:

$$\text{نسبة الاحتياطي النقدي} = \frac{\text{المصرف الرصيد المصرفي المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + التزامات أخرى}}$$

وتتكون الالتزامات الأخرى من شبكات وتحويلات مستحقة الدفع وأرصدة مستحقة للبنوك

■ المستوى الثاني: نسبة الرصيد النقدي: يقيس لنا السيولة التي يحتفظ بها المصرف مع عدم تضبيع فرص الربح وهذا لمواجهة التزاماته من النقدية المتوفرة في الخزينة وتحدد هذه النسبة حسب المعادلة

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف + الفائض و العجز في الإحتياطي القانوني}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية + شيكات و تحويلات مستحقة + الارصدة المستحقة للبنوك الأخرى}}$$

■ المستوى الثالث: نسبة السيولة وتشمل على الأصول التي تدر ربحاً التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نفود بدون خسارة أو بخسارة طفيفة جداً، وهي تقيس لنا قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الجارية وتحسب هذه النسبة تمثل مجموعة الأصول شديدة السيولة خط الدفاع الثاني، وتتكون من عناصر متعددة يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، أو الحصول مقابلها على نقد من المصرف المركزي ويشمل ( الذهب + شيكات و حوالات و كمبيالات و أوراق مالية و عملات أجنبية تحت التحصيل + أدون على الخزانة + أوراق تجارية مضمومة ( 3 أشهر ) + أوراق حكومية + المستحق على البنوك ) - ( القروض بضمن الأصول السابقة) أما الالتزامات الأخرى ( المتعلقة بالمقام، مكونة من : شيكات و تحويلات مستحقة + أرصدة مستحقة للبنوك + القيمة الغير مغطاة نقداً من خطابات الضمان المصدرة + كمبيالات المراسلين المقبولة). (ربيع الروبي، 1985: 307)

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{رصيد المصرف لدى المصرف المركزي + النقدية بخزينة المصرف + مجموع الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{الودائع بالعملة المحلية + التزامات أخرى}}$$

### 3.2.2 الآثار الإيجابية للسيولة:

توجد عدة آثار إيجابية يمكن أن تستفيد منها المؤسسة من السيولة وهذه الآثار هي: (عقل ومفلح، 2009: 159).

- 1- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر آمن وقادر على الوفاء بالالتزامات.
- 2- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم.
- 3- يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالي والمحللين والمودعين والإدارة.
- 4- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- 5- تجنب البيع القسري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- 6- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- 7- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي.

### 1.2 الربحية:

يعتبر تحقيق الأرباح و تعظيمها الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المشروعات بكافة أنواعها، المالية منها و غير المالية غير إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين و المستثمرين عملاً لها، تقيده اعتبارات عديدة بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى الاعتيادية التي تقيد المشروعات الأخرى، فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة و السعي نحو الاستخدام الآمن للأموال و ضمان حقوق المودعين، قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية في تعظيم الأرباح.

- **تعريف الربحية** بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

### 1.3.2 أنواع الربحية: (عبد الهادي، 2008: 166)

- 1- **نسب ربحية المبيعات:** يعد صافي الربح المقياس العام لنجاح المؤسسات، وكفاءة إدارتها، ومن هنا كان من المهم تحليل قائمة الدخل للمعرفة مدى تحقيق الهدف الربحي للمؤسسة، وذلك لا يمكن الوقوف عليه من تحليل المركز المالي، وكما إن تحليل قائمة الدخل يهتم في التحليل طويل الأجل في أعمال المؤسسة، وذلك إن قائمة الدخل تعد تقريراً عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي توضح مستقبل المؤسسة، ويبدأ تحليل قائمة الدخل، باستخراج النسب المئوية لكل بند من بنود القائمة. وتفيد النسب في استخدام المؤشرات المالية لتحليل نتائج الأعمال، وتعطي نسب الربحية مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة لها. (الزبيدي، 2005: 182)
- 2- **نسب التغطية:** وهي تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد أعبائها المالية الثابتة، ومن أمثلتها فوائد الديون والإيجارات المستحقة واحتياجات سداد القروض، ومن هذه النسب تعد مؤشر للمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة ومن ثم تعد ذات أهمية للمقرضين.

### معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة / الفائدة

ويترتب على استخدام المديونية، تحمل المؤسسة لأعباء ثابتة متمثلة في الفوائد، وعليه فإن المؤسسة تهتم بمعرفة عدد المرات التي تستطيع فيها الإدارة تغطية هذه التكاليف من أرباحها المنخفضة وهو ما يتحقق من معرفة نسب تغطية الفوائد وذلك بقسمة صافي الربح قبل الفوائد و لضرائب على الفائدة.

### 3.3.2 مصادر الربحية

تتكون مصادر الربحية من الفوائد المستخلصة من القروض و الفوائد (الأرباح الرأسمالية) المتحصلة من الاستثمارات و أجور الخدمات المختلفة.

1. **الفوائد على القروض:** حيث تمثل القروض و السلفيات من أهم عناصر الإيرادات للبنوك التجارية، حيث تتأثر عملية منح البنوك بازدياد الطلب عليها من جهة، وسياسة ترويج القروض من جهة أخرى، فكلما

زاد الطلب على القروض وتمكن المصرف من استقائها كلما زادت أرباحه، كما إن تنوع الخدمات البنكية للعملاء يساهم في زيادة حجم القروض، والذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل.

أ- القابلية الافتراضية للبنوك: حيث توجد علاقة قوية بين أسعار الفائدة وبين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار، فكلما زادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة، والعكس صحيح على افتراض ثبات الأشياء الأخرى.

ب- درجة المخاطر الافتراضية: حيث توجد علاقة عكسية واضحة بين درجة المخاطر، كلما زادت المخاطر على القروض المقدمة للعملاء وأسعار الفائدة عليها، فكلما زادت تلك المخاطر كلما زادت أسعار الفائدة المفروضة على القروض بغرض تغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك من جهة، وتغطية مصاريف تحصيل القروض من جهة أخرى.

ج- التوثيق: كلما ازدادت الضمانات التي توثق القروض تساهل المصرف في شروطه التي يفرضها على القروض ومنها سعر الفائدة.

د- الأجل: حيث توجد علاقة طردية بين أجل استحقاق القروض، وسعر الفائدة عليها، فكلما زادت مدة استحقاق القروض زاد سعر الفائدة المعروضة عليها.

هـ- حجم المقرض وحجم القرض: فكلما زاد حجم القرض أو المقرض انخفض سعر الفائدة بسبب توفر الموارد المالية لهؤلاء المقرضين لتغطية حجم قروضهم.

و- تكلفة الاقتراض: حيث توجد علاقة عكسية بين تكاليف الاقتراض والتمثلة في مختلف التكاليف التالية نفقات التعرف على المركز المالي للعميل والتعرف على قدرته على التسديد، وبين أسعار الفائدة عليها فكلما ارتفعت التكاليف ازدادت أسعار الفائدة بهدف تغطية التكاليف.

ز- المنافسة: فكلما زادت المنافسة بين البنوك التجارية كلما انخفضت أسعار الفائدة على القروض.

## 2. الفوائد والارباح الرأسمالية من الاستثمارات

حيث تختلف السليبات المصرفية للاستثمار في الأوراق التجارية عن تلك المتبعة في تقديم الأفراد والمؤسسات حيث تتخذ المصارف الاستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقد، فبدلاً من أن تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة، تعتمد إلى استثمارها في أوراق مالية يحقق لها عوائد وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك مما يجعل هذا الاستثمار يستهدف تحقيق الربحية والسيولة.

## 3. أجور الخدمات المصرفية المختلفة

تقدم المصارف التجارية العديد من الخدمات لعملائها والتي تحصل لقاءها على مجموعة من العوائد أو العمولات الأجر.

## 4.2 معايير قياس الربحية

يهدف الربح إلى ضرورة التوسع في توظيف وتحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين، حيث الأرباح تقيس فعالية وجهود التسيير، وبالتالي يمكن القول إنه كلما زادت الأرباح دل ذلك على نجاح الإدارة في تحقيق المصرف لأرباح تزيد من ثقة أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الودائع، وتتمثل في مقاييس الربحية فيما يلي: (صالح مفتاح، 2006-2007: 27)

### 1. معدل العائد حق الملكية

يدل هذا المعدل على مدى اهتمام الإدارة بالعائد لحاملي الأسهم مقابل اهتمامهم بالاستثمار في الأصول منخفضة العائد في المستقبل. (باري سيجل، 1987: 158-159).

ويتم احتساب هذا المعدل بتقسيم أرباح العام الماضي على حق الملكية، أي عائد الأموال المملوكة.

فهنا تظهر لنا مشكلة حق الملكية، أي هل إنها تساوي حق الملكية الموجودة في الميزانية في نهاية الفترة المحاسبية و هل يشمل مبلغ أرباح العام الماضي أم يجب طرح مبلغ الأرباح من الملكية على اعتبار أن الأرباح تحقق في نهاية العام، وبالتالي لم تكن هذه الأرباح بمثابة أموال تم توظيفها بعد. وهناك من أخذ

نصف مبلغ الأرباح فقط وطرحه من مبلغ حق الملكية، على اعتبار أن ذلك متوسط الأموال التي تم توظيفها. الحل الأخير الأقرب للصواب

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{أرباح العام الماضي}}{\text{حق الملكية} - \frac{1}{2} \text{أرباح العام الماضي}}$$

ويسمح لنا هذا المعدل بإدراك نسبة مساهمة حق الملكية في تحقيق الأرباح، (سيد الهواري، 1981: 129-130).

2. معدل العائد على الودائع  
إن هذا المعدل يتم الوصول إليه من أرباح العام الماضي بالنسبة للودائع، بحيث تحسب قيمة أرباح السنة المنتهية على الودائع أي هذا المعدل يشير إلى خطورة تتطلب إعادة دراسة كفاءة التشغيل والإدارة في المصرف، وتخص كل الأمور المتاحة للتوظيف، (صالح مفتاح، 2006-2007: 28).

3. معدل العائد على الأموال المتاحة  
يعطي هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في المصرف وهي تشمل الودائع ذو حق الملكية، ويتم حساب هذا المعدل بقسمة أرباح السنة الماضية على حق الملكية، بالإضافة إلى الودائع (سيد الهواري، 1981: 127)

$$\text{معدل العائد على الأموال المتاحة} = \frac{\text{أرباح السنة الماضية}}{\text{حق الملكية} + \text{الودائع}}$$

## 5.2 التحليل المالي للقوائم المالية:

تمر المحاسبة المالية في تتبعها للعمليات المالية التي تحدث بالمصرف في أسلوب منهجي معين يشتمل في أربعة مراحل هي:

- 1) مرحلة التسجيل
  - 2) مرحلة التويب / الترحيل.
  - 3) مرحلة التشخيص والعرض.
  - 4) مرحلة اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات الموضوعية.
- ويقصد بالقوائم المالية:

- 1) قائمة نتائج الأعمال تشمل (حساب التشغيل والمتاجر والأرباح والخسائر).
  - 2) قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية).
- إن الأرقام التي تتضمنها تلك القوائم صماء لا معنى لها ولا دلالة لها ولا فائدة منها ما لم تحلل وترتبط أو تنسب إلى بعضها البعض وهو ما يعرف بالتحليل المالي.

- يقصد بالتحليل المالي دراسة انتقادية تحليلية للقوائم المالية التي تعدها إدارة المحاسبة بالمصرف بعد إعادة تبويبها التويب المناسب لأغراض التحليل بهدف توضيح أسباب ما حدث من نتائج و تقييم تلك النتائج واستنتاج المبررات و المسببات.

## 6.2 أساليب التحليل المالي:

يقوم التحليل المالي بشقيه الأفقي والرأسي على استخدام مجموعة من الأساليب والمؤشرات من أهمها:

- المقارنات وقياس التغيير.
- تحديد الاتجاهات.
- الأوزان النسبية.
- النسب المالية.

## 8.2 العوامل المؤثرة في فعالية التحليل المالي.

تتلخص هذه العوامل في النقاط التالية:

- 1- الإدماج المخل وعدم سلامة التبويب لعناصر القوائم المالية أو العرض الغير دقيق لما تتضمنه القوائم المالية، الأمر الذي قد يترتب عليه الوصول إلى نتائج مضللة وغير دقيقة.
- 2- عدم الالتزام بالمبادئ والسياسات والقواعد المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.
- 3- التغيير في مستوى الأسعار وعدم أخذ هذه التغييرات في الحسبان عند إعداد القوائم المالية مما يفقد القوائم أهميتها.
- 4- عدم كفاية المعلومات الواردة بالقوائم المالية لأغراض التحليل المالي.

### 3. الجانب العملي:

#### 3.1 التحليل المالي باستخدام النسب المالية (نسبة السيولة، نسبة الربحية) للمصرف الزراعي.

تعتبر النسب المالية عن العلاقة بين بنود الميزانية الواحدة مع بعضها البعض أي بين بنود قائمة الدخل الواحدة مع بعضها أو بين بنود قائمة الدخل والميزانية، وتعتبر النسب المالية التي تختلف باختلاف أغراض مستخدميها، وفيما يتعلق بموضوع البحث (الموازنة بين السيولة والربحية) دراسة مقارنة خلال خمس سنوات متتالية للمصرف الزراعي وسنتناول مجموعتان رئيسيتان هما: نسب السيولة، نسب الربحية

#### أولاً: نسب السيولة

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل ولذلك نجد أن هذا النوع من النسب يهم بالدرجة الأولى الدائنون للمصرف وكذلك الإدارة ومن أهم نسب السيولة المتعارف عليها هي:

#### (1) نسبة التداول

وهي عبارة عن نسبة الأصول المتداولة إلى نسبة الخصوم المتداولة أو بعبارة أخرى هي عدد المرات التي تفوق الأصول المتداولة الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

#### جدول رقم (1): نسبة التداول للمصرف الزراعي

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الأصول المتداولة	1475085714	1659863710	1611299125	1590307527	1801271363
الخصوم المتداولة	477428557	1212990802	1165132386	1147697122	1363474460
النسبة	%3.0	%1.37	%1.38	%1.39	%1.32

من خلال فحص الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة التداول للمصرف الزراعي جيدة، حيث تبين أن المبالغ المتوفرة لدى المصرف من الأصول المتداولة تكفي لدفع كل دينار من الخصوم المتداولة في كل السنوات.

وبمقارنة نسبة التداول من سنة لأخرى نلاحظ أن نسبة التداول كانت أحسن في سنة 2006 ثم تليها سنة 2009 ثم سنة 2008 ثم سنة 2010.

## (2) نسبة التداول السريعة

تعتبر هذه النسبة الأكثر دلالة على درجة السيولة للمصرف ولأنها تقيس عدد المرات التي تغطي بها الأصول سريعة التحول إلى نقدية، الخصوم المتداولة.

$$\text{النسبة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

جدول رقم (2): نسبة التداول السريعة للمصرف الزراعي

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
الأصول المتداولة - المخزون	1467057580	1,655,461,512	1601116409	1588394737	1774472661
الخصوم المتداولة	477428557	1212990802	1165132386	1147697122	1363474460
النسبة	%3.072	%1.36	%1.37	%1.38	%1.30

من خلال فحص الجدول رقم (2) ودراسة هذه النسب نلاحظ أن الأصول السريعة للمصرف كانت كافية لسداد الالتزامات المتداولة حيث كانت فيها الأصول بدون المخزون تغطي الخصوم المتداولة و هذا أمر مرغوب فيه جدا، وكانت سنة 2006 هي الأفضل من ناحية النسبة التي تدنت في السنوات التالية.

(3) نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل:

$$\text{نسبة المخزون إلى صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{المخزون}}{\text{الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة}}$$

**جدول رقم (3): نسبة المخزون إلى صافي رأس المال للمصرف الزراعي**

السنة	2006	2007	2008	2009	2010
المخزون	80281343	4402198	10182716	1912790	26798702
الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة	997657157	446872908	446166739	442610405	437796903
النسبة	%0.080	%0.009	% 0.022	% 4.32	% 0.06

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن النسبة مرتفعة في 2009 وهذا أمر غير مرغوب فيه، أما باقي السنوات فإن المخزون أقل من رأس المال العامل في السنوات 2006، 2007، 2008، 2010.

**ثانياً: نسب الربحية**

يستخدم تحليل الربحية كمؤشر للحكم على كفاءة إدارة المصرف و علاقة القرارات المتجددة في اختيار البدائل و الاستخدام الأمثل لما تتوفر في المنشأة من إمكانيات مختلفة و سنستخدم المؤشرات التالية:

(1) هامش الربح: وتمثل صافي الربح إلى صافي المبيعات

$$\text{هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

**جدول رقم (4): هامش الربح للمصرف الزراعي**

السنة	2006	2008
صافي الربح	2491183	1057086
صافي المبيعات	23248228	16239597
النسبة	%1.07	% 6.5

من خلال الجدول رقم (4) تبين أن استخراج نسبة هامش الربح لسنة 2006، 2008 فقط وذلك لأن هاتين السنتين تحقق فيهما أرباح، أما سنوات 2007، 2009، 2010 فهناك خسائر.

كما نلاحظ أيضاً أن تحسن في سنة 2008 عن نسبة 2006 وذلك للأسباب التالية:

- 1- زيادة الربح.
  - 2- زيادة صافي المبيعات.
- (2) نسبة صافي الربح إلى حق الملكية:

#### جدول رقم (5): نسبة الربح إلى حق الملكية للمصرف الزراعي

السنة	2006	2008
صافي الربح	2491183	1057086
حق الملكية	23500990	458033336
النسبة	% 10.6	% 0.23

من خلال ملاحظة الجدول خلال السنتين نلاحظ أن نسبة الربح إلى حق الملاك كانت أفضل في سنة 2006 بسبب زيادة الأرباح وانخفاض حق الملاك أما في سنة 2008 فالنسبة انخفضت بسبب زيادة حق الملاك وانخفاض الأرباح.

#### 4. النتائج والتوصيات

##### من خلال الدراسة النظرية والتحليل العملي تم التوصل الي النتائج الآتية:

1. من خلال دراسة نسب السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة، نلاحظ أنها كانت كافية لسداد الالتزامات المتداولة حيث كانت فيها الأصول بدون المخزون تغطي الخصوم، أي أن المصرف يستطيع سداد التزاماته بدون اللجوء إلى المخزون أو الاقتراض من المصادر الأخرى.
2. نلاحظ أن المصرف يحقق خسارة في ثلاث سنوات وهي سنة (2007، 2009، 2010) للأسباب التالية:

- منح القروض لموظفي المصرف وعدم المطالبة بها في مواعيد استحقاقها.
- هناك الكثير من القروض الأخرى المتعثرة لم يتم تسويتها.
- ملاحظة وجود مخزون كبير سنه (2006، 2010) مما أدى إلى تحقيق خسائر.
- عدم الاهتمام بدراسات الجدوى بشكل جيد مما أدى إلى عدم إمكانية المفاضلة بين البدائل الأفضل.
- عدم اهتمام المصرف بشكل جيد بالنسب المالية والاستفادة منها في رسم الخطط وتوجيه السياسات.

##### توصي الدراسة بالآتي:

- دراسة أسباب تكديس المخزون، وضرورة القيام بدراسات الجدوى بصورة جيدة عند استثمار الأموال واقتناء المواد الزراعية.
- استحداث قسم يهتم بالتحليل المالي يتبع الإدارة المالية لكي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة.
- قيام المصرف بالبحث عن قروض استثمارية تحقق الربح للمصرف.
- التأكد من توفر الضمانات عند منح القروض ووضع سياسة جيدة لتحصيل القروض.

#### المراجع

- (1) جميل أحمد توفيق "أساسيات الإدارة المالية" دار النهضة العربية للطباعة والنشر (2000).
- (2) زياد رمضان. "الإدارة المالية في الشركة المساهمة" دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 1995.
- (3) سبتق طيب، فيصل الحنبطي، خالد ارتيمة، "أساسيات الإدارة المالية" دار المستقبل للنشر والتوزيع 1992.
- (4) علي عباس كلية الاقتصاد والعلوم والإدارة المالية جامعة عمان " الإدارة المالية دار هران للنشر والتوزيع 1994 الطبعة الثانية.
- (5) سيد الهواري – استاذ الإدارة المالية- كلية التجارة جامعة عين شمس الادارة المالية – مكتبة عين شمس (2005).
- (6) ميلود جمعة الحاسية، "النقود والمصارف" جامعة قاريونس.
- (7) عبد المنعم محمود عبد المنعم، أساسيات المحاسبة (2) محاسبة الشركات "الجزء الأول" شركات الأشخاص.
- (8) صلاح جمال الدين، المركز العربي للتطوير الإداري "التحليل المالي وقرارات الاستثمار (2009).
- (9) سالم مفتاح القماطي، أحمد عويدات، مجلة تحليل القوائم المالية.